



البيجيدي.. هل هي بداية النهاية؟



يوسف كريم

حزب الاتحاد الاشتراكي، والتي انتقلت به من حزب «أسطوري» معارض وحامل للتطلعات والانفجارات، إلى حزب صغير يرضى بالفتات ويتوسل دخول الحكومة عبر نوافذ الأحزاب الإدارية.

الأزمة العميقة التي يعرفها حزب الاتحاد الاشتراكي، تعود على الأقل إلى سنة 1998، حين قرر الحزب الدخول في تجربة جديدة وفق مقارنة توافقية مع المؤسسة الملكية، وكانت هناك أسباب ذاتية وموضوعية لهذا الانخراط رغبة في إحداث تغيير ولو على المقاس، وبعدما تمكن «اليوسفي» من قيادة أغلبية برلمانية جمعت بين أحزاب ظلت تمثل اندادا وواجهات لصراع سياسي لمدة خمس سنوات مع تعديلين وزاريين اقتضتتهما الحسابات السياسية. بعد هذه المدة، كانت خاتمة اليوسفي تعيين الوزير الأول من خارج رحم الأغلبية البرلمانية، مما اعتبره حزب الاتحاد الاشتراكي خروجاً عن المنهجية الديمقراطية والإقرار بأنه في المغرب لأشياء يعتبر نهائياً، وأن طبيعة النظام السياسي تخشى تحديد قواعد اللعبة بشكل مسبق. لكن الحزب سرعان ما تراجع عن بيان المنهجية الديمقراطية وقرر المشاركة في التجربة الحكومية مع إدريس جطو، وهي مشاركة كانت بدون نغمة سياسية عكس تجربة التناوب حيث كانت الحملة السياسية قوية.

أعاد قرار الملك إعفاء بنكيران سنة 2017 إلى الأذهان قراراً مماثلاً بعدم تكليف اليوسفي سنة 2002، وهما قراران شكلاً في الواقع «إعداماً سياسياً» لشخصيتين سياسيتين طبعاً الحياة السياسية المغربية بأسلوب مختلف، فالْيوسفي شكل نموذجاً للسياسي والمناضل الوطني الكبير، وعاش تقلبات السياسة وأحوالها يوم كان التعذيب والاختطاف والسجن وأحكام الإعدام لغة المخزن الوحيدة، أما بنكيران فقد ملأ دنيا السياسة وشغل أهلها في المغرب، وإليه يرجع الفضل في رفع شعبية حزب العدالة والتنمية وتصدره المشهد الحزبي بعد خمس سنوات من رئاسته للحكومة. ورغم اختلاف الحثبات والزمن السياسي، فمخطئ من يعتقد أن المقصود بهذه القرارات الملكية هم الأشخاص، فالْيوسفي وبنكيران لم يشكلا يوماً خطراً على الملكية وعلى استقرار البلاد ومؤسساتها وتوجهاتها، بل يحسب لهما أنهما قبلًا مهمة تسير الحكومة في ظرفية شديدة الخطورة كانت فيها البلاد قريبة من «السكتة القلبية» في زمن اليوسفي، وقريبة من «الفوضى الخالقة» في زمن بنكيران. المقصود هو حزبهما وتجربتهما، فقد استعملهما «القصر» عندما احتاج إليهما وتخلّى عنهما عندما انتفت تلك الحاجة. استعمل حزب الاتحاد الاشتراكي من أجل الانخراط في ما سمي بتجربة الانتقال الديمقراطي التي اعتمدت كمقولة إيديولوجية نتيجة إكراهات الأزمة الداخلية والضعف الإقليمي والدولية، أما العدالة والتنمية، فمن المؤكد أن ارتجاعات «الربيع العربي» هي التي منحته فرصة الاستفادة من فسحة الحرية والديمقراطية التي جادت بها الدولة العميقة لتفادي انفلات الوضع الأمني بالبلد. لكن هل سستعص حزب العدالة والتنمية من مسلسل التراجعات والانتكاسات التي عرفها قبله

وكان البعد السياسي حاضرا بقوة.

عندما تراجع حزب الوردية عن بيان المنهجية الديمقراطية، برر ذلك بخطاب سياسي يتحدث عن الاستمرارية في الإصلاح وفي الأوراش، وهذا الخطاب لم يكن قادرا على إقناع الرأي العام والمناضلين بجدوى تواجده داخل الحكومة، وساهم هذا القرار في فقدان الحزب لأطراف وأجزاء كثيرة منه لم تهضم هذا التحول من المعارضة إلى السلطة، والذي لم يكن موضوع نقاش واسع داخل الحزب.

اليوم، بعد أن قبل «العثماني» أن يكون «ابن عرفة»، كان المنطقي أن يقابل تنازل العدالة والتنمية عن بنكيران بتنازل الآخرين، لكن يبدو أن الحزب رضى لكل الشروط التي وضعت أمامه من أجل تيسير إخراج التحالف الحكومي، وعلى رأسها إشراك الاتحاد، فانبهر الحزب بسوق مبررات هذا القرار، معتبرا أن «هناك تحديات إقليمية ودولية تستوجب من كل الفاعلين تغليب المصلحة العليا للوطن والحرص على بناء توافقات قوية قادرة على رفع هذه التحديات». وهي مبررات لا تقنع الرأي العام ولا تصمد أمام حقيقة الترتيبات الفوقية، والتوافقات الهشة، والاشتراطات غير المنطقية.

كم هو مؤسف حقا أن تتخلى الزعامات السياسية عن أداء واجبها الوطني تجاه الشعب المغربي، وإذا كان من الضروري ألا تتنازل القيادات السياسية الديمقراطية عن كرامتها ومبادئها مهما كانت طبيعة الترتيب أو التهديد، فإن ما يؤسف له هو أنه لما وضعت الزعامات الحزبية المغربية أمام الاختيار بين المبادئ والمصالح الشخصية، ظهر أن هذه الزعامات على استعداد للتنازل عن الشرف والمبادئ، واللجوء إلى لغة الخداع من أجل التغطية على انحرافها ورغبتها الجامحة في الاستفادة من الربيع.

لقد أصبح الحديث عن «الأزمة» في بيت العدالة والتنمية شيئا مشروعا، وحجم الخلاف الذي برز داخله ستكون له هزات تنظيمية، وإذا كان الجميع يراقب مخاضات الأزمة والأحداث الدرامية التي يمر منها الحزب، فإن الجميع متفق أيضا على أن موت العدالة والتنمية أو إضعافه لن يعود بالنفع على البلاد.

على الحزب أن يتعامل اليوم مع المعطيات السياسية بنوع الأنانية، وسيكون من باب المغامرة أن يجعل من تنحية زعيمه «بنكيران» عن رئاسة الحكومة مجرد حدث عابر ومعزول، في حين يجب أن يحول هذا الحادث إلى نقطة انطلاق، وينظر إلى المستقبل بنظرة جديدة ومحينة لمشروعه المجتمعي وللتدبير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والدستوري للبلاد. وإذا لم يفكر بهذا المنطق، واختار عكس ذلك، فأعتقد أنه سيخطئ الموعد مع التاريخ، وسيبتهى به الأمر كما انتهى بحزب الاتحاد الاشتراكي، سيستمر هذا الحزب، لكن لن يكون لاستمراره أي معنى، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الفكري، سيستمر كحزب يرشح الأعيان ولا يمتلك أي تصور سياسي تجاه إشكاليات الدولة وإشكاليات المجتمع.